http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1526) السنة السادسة - السبت (6) حزيران 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور الثقافة والمثقفين في عدم وصول قطار الحرية إلى الآن

مشكلة الحرية مشكلة محورية في العالم العربي. وكان لعدم وجودها أسباب كثيرة، من هذه الأسباب ما كان ثقافياً، لها علاقة بالبُنية الثقافية العربية، وبقصور هذه الثقافة، وسيطرة العاطفة عليها دون سيطرة العقل، وهي من الأسباب الرئيسية لأزمة الحرية العربية الراهنة.

ومن هذه الأسباب ما جاء من المثقفين العرب المعاصرين أنفسهم، ومن تفكيرهم، ولغتهم، وسلوكهم، ودورهم في الثقافة العربية المعاصرة، وتسلطهم الذي كان جزءاً من تسلط السلطة، ومجاراتهم للحكام، وامتداحهم للديكتاتورية، ومصادرة الرأي الآخر، والتنكيل بالمعارضة.

شاكر النابلسي

ومن هذه الأسباب ما كان نابعاً من الفلسفة العربية والعقل العربي، ودوره في تشكيل مقام الحرية العربي في الماضي والحاضر.

ومن هذه الأسباب ما كان نتيجةً للغة، التي كان يخاطب بها المفكرون الناس، ويكتبون لهم، ويبسطون من أجلهم فكر الحرية. وهي لغة كانت وما زالت ملتوية، عسيرة، ملتبسة، مِزَّة، وغامضة.

ومن هذه الأسباب ما كان دينياً، له علاقة وثيقة ليس بموقف الدين في لُبه وحقيقته، ولكن بموقف المؤسسة الدينية ورجالها وأشياخها، الذين كانوا يشكّلون مقام الحرية بما يضمن سلطتهم وامتيازاتهم المختلفة.

ومن الأسباب ما كان اجتماعياً، مرده إلى البنية الاجتماعية للعرب، ومنها ما كان سياسياً مرده إلى تسلط الحكام وطغيانهم وموقفهم من قرع أجراس الحرية. ومنها ما كان اقتصادياً، ومن الأسباب ما يُردُّ إلى عوامل خارجية، وتلك أقل الأسباب أثراً في أزمة الحرية العربية القائمة الآن.

وقد يقول قائل، أن هذه الأسباب كلها أو معظمها باطل الأباطيل. فأوروبا رغم حروبها، واختلاف لغتها، وثقافتها، وطبوغرافيتها، وطبيعة تركيب سكانها، استطاعت أن تتحرر وتتوحد كذلك، فلماذا نحن لا.. والجواب عن ذلك، بكل بساطة، أن شروط الحرية ليست واحدة، وإنما هي مختلفة من مكان لآخر، ومن لأمة لأخرى.

دور الثقافة في عدم وصول قطار الحرية

١- يقول المفكر المغربي عبد الله العروي، أن الدعوة إلى الحرية دعوة مدوية، منذ عقود طويلة في الوطن العربي، ولا نكاد نقرأ صحيفة يومية دون أن نجد كلمة حرية تتردد مراراً في مقالاتها، بيد أن تلك الدعوة تجسِّد حالياً مطلباً ظرفياً لفئة معينة من الناس، إذ اختفت الدعوة الليبرالية التي كانت تهدف إلى الشمول بعد أن تحطمت تحت معول النقدين: السلفي والماركسي. ("مفهوم الحرية"، ص ١٠٥).

٢- كما يلاحظ العروي، أن هذا الكم الهائل من الكتابات الفكرية العربية عن الحرية بأشكالها الثلاثة: السياسية والاجتماعية والفكرية كان يقابله ضمور شديد في ممارسة الحرية الحقيقية، وأنه كلما كثر الكلام عن الحرية في الفكر العربي ضاق هامش الحرية، فالحرية "تتضخم في الفكر بقدر ما تضمُر في الواقع.

٣- ويرى عصمت سيف الدولة، المفكر السياسي المصري أن وجود التناقض بين إرادة الشعب في توظيف كل الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في وطنه، وبين "واقع" أن بعض أو أكثر تلك الإمكانات مسلوب أو مغتصب.("الغايات: دولة الوحدة الاشتراكية الديمقراطية"، ص٤٦).

٤- إلغاء الحرية منذ البداية والالتزام بالحقيقة المطلقة المسبقة المكتوبة بصياغة واحدة أبدية والتي تنطبق على واقع بعينه بصرف النظر عن منطق التشابه في الألفاظ، ومنطق الازدواج في المعاني ومنطق الاشتباه في الأحكام.

٥- ويرى حسن حنفي، المفكر الإسلامي الليبرالي المصري، أن عدم حدوث انقلاب ثقافي في حياتنا العقلية، وعدم بدء حضارتنا أخذ مسار جديد ما زالت تتلمسه منذ حركات الإصلاح الديني الأخير وبدايات الفكر القومي المعاصر، والاتجاه نحو الليبرالية في الفكر والحياة التي سرعان ما خبت باجترار القوالب الذهنية القديمة في نهاية الثورات العربية المعاصرة.("الجذور التاريخية لأزمة الحرية في وجداننا المعاصر"، ص ١٧٥-١٨٩).

٦- كانت فكرة الحرية في الحضارة الإسلامية فكرة غامضة، لم تحظَ قط بمفهوم إيجابي أو بتفهم وتبن من قبل عُلية القوم، وظلت معانيها مرتبطة بالجاهلية الأولى، حيث يقال أن كلمة "حر" جاءت من أدبيات ما قبل الإسلام، حيث كان الرجل الحر هو الأرستقراطي الثري من "الملأ الأعلى"، في حين كانت بقية أفراد المجتمع من العبيد، وقد كان فرانز روزنثال المستشرق الألماني مصيباً في كتابه (مفهوم الحرية في الإسلام) عندما لاحظ أن الفرد العربي لم يكن لديه الاختيار السياسي الحر في نوعية الحكم الذي يريده. وبقيت حقوق الفرد السياسية كما يقررها رجال السلطة. وكما قال روزنثال، فإن الحرية كما عرفتها الصوفية هي الخضوع لله.

٧- عدم وجود معنى لليبرالي في مفهوم الحرية عند العرب، وقد أضيف المعنى الليبرالي للحرية بعد أن تمت ترجمات غربية كثيرة بهذا الخصوص، وبذا أصبح مفهوم الحرية العربية نقلياً وليس أصلياً كما يقول المستشرق روزنثال، ولكن عبد الله العروي يرفض هذه المقولة، ويطالب بضرورة إتباع التحليل اللغوي بتحليل ثقافي قوامه ميدان الفقه والأخلاق في الإسلام، فالفقه الذي يحدُّ الحرية بالتكليف، يلزم العقلاء ويسقط سواهم، ولا شك في أن الربط بين الحرية والمسؤولية (التكليف) يتضمن فهماً متقدماً للحرية، التي تعتبر اليوم مقدمة أساسية في نشوء المسؤولية الاجتماعية والقانونية.

٨- تقدم الفكر السياسي الأكاديمي على الفكر السياسي التطبيقي بمراحل كبيرة، ما أوجد فجوة كبيرة بين صانع الفكر السياسي وصانع القرار السياسي نتيجة لتقدم المفكر وتخلف الأخير الذي كثيراً ما جاء في هذا العصر من صفوف العسكر، وحكم بمنطق الأمر الناهي والمطلق الذي لا يُناقَش ولا يُجادَل، وناصبَ المفكرَ المتقدمَ عليه العداءَ، واحتقره، وسلبه حرية التفكير، وسجنه، وعذبه، وقتله في بعض الأحيان.

٩- يرى مُطاع صفدي المفكر السوري، أن تسابق العرب على الدخول في السجون الطائفية والأيديولوجية واستعادتهم كل قواميس الصراعات المهترئة البالية، وإشعالهم كل الحروب الظلامية فيما بينهم، كان من أسباب عدم وصول قطار الحرية العربية إلى الآن.("خطاب الحرية إلى أين؟" ص٣).

١٠- حصر حرية العقل العربي وربطه دائماً وأبداً بعقل السلطة الذي يصل أحياناً إلى حالة اللاعقل، ويتدنى إلى مستوى اللاعلم. وعدم تأسيس عقلانية عربية متجددة تعاود تحريك الفعل العقلي الحر من داخل الحياة العربية نفسها. ومن يملك السلطة في العالم العربي يملك المعرفة، وليس العكس.

١١- عدم إعطاء خطاب الحرية الأولوية القصوى والجادة في الوقت نفسه، وضياع الجهد والاهتمام والوقت في قضايا أخرى. فالدارسون للفكر العربي المعاصر في هذا العصر، يلاحظون أن المفكرين العرب كانوا يقدمون موضوعات أقل أهمية على قضية الحرية الملحة جداً، ويلهون المتلقي بمعارك جانبية ليست ذات أهمية بمقدار أهمية إشكالية الحرية نفسها، التي تعتبر "مربط الفرس" في المجتمع العربي وفي كل المجتمعات الإنسانية الأخرى، فوضع المرأة في المجتمع العربي مثلاً، يحظى باهتمام أكثر لدى المثقفين والمفكرين من تطوير نظام التعليم. وموقع الإسلام في الحضارة العربية، يحظى باهتمام أكثر من مسألة حقوق الإنسان. والقضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية، تحظى باهتمام أكثر من القضايا الاقتصادية الملحة. وعلى هذا النحو، تحظى قضايا القومية والاشتراكية باهتمام أكثر من قضايا الحرية والديمقراطية.

١٢- وأخيراً، فإن مفهوم الحرية، يحتاج إلى أرض صالحة لزراعة بذرة الحرية، والأرض العربية تربتها فاسدة، وكثيرة الملوحة، وتتكون من الخرافات، والأساطير، والعواطف، والأميّة، والفقر، والذل، والعبودية للسلطان. وتربة كهذه، لا تصلح أن تكون أرضاً لبذار الحرية. فأول شروط الحرية هو الحياة، والحياة تعني هنا المجتمع الذي يؤمن بإنجازات العقل، ويُسلِّمه رَسَنَ القيادة.

دور المثقفين في عدم وصول قطار الحرية

وكما كان للثقافة دور كبير في عدم وصول قطار الحرية العربية إلى الآن، فقد كان للمثقفين وآرؤهم أيضاً ذلك الدور، سيما وأنهم هم منتجو الثقافة العربية. وكان دورهم يتلخص بما يلي:

- دفاع بعض المثقفين والمفكرين عن أنظمة سياسية معينة، وعدم نقدها نقداً فكرياً موضوعياً، والتغني بمنجزاتها في مجال الحرية السياسية والفكرية، ما دام هؤلاء المفكرون جزءاً من السلطة الممدوحة، ما جعل القارئ في تيه مما يقولون، ولم يعد يتبين الحق من الباطل، والليل من النهار، والأسود من الأبيض، واختلطت عليه الآراء والأفكار، وتاه بين العين واللسان وبين ما يُرى وما يُقرأ. ونضرب مثلاً على ذلك الباحث السوري جورج جبّور، الذي كان يشغل مديراً لمكتب الدراسات العامة في رئاسة الجمهورية السورية في الثمانينات من القرن الماضي، فحين أصدر كتابه "الفكر السياسي المعاصر في سوريا" امتدح واقع الحرية في سوريا في الفترة ١٩٧١ وما بعدها، وقال مؤرخاً: "وقد تأكد اتجاه الحركة التصحيحية نحو صيانة حريات المواطنين وكرامتهم، وكان من نتيجة هذا التأكيد إلغاء كثير من التدابير القمعية التي كانت سائدة. ولوحظ أثر ازدهار الحريات في مجالات حياتية وفكرية شتى."("الفكر السياسي المعاصر في سوريا"، ص٣٠٣)، وهذا القول يتنافى مع واقع الحريات في سوريا في تلك الفترة.

- ربطُ بعض المفكرين السياسيين الناصريين المتشددين كعصمت سيف الدولة، بين الحرية والاشتراكية، ونفيهم نفياً قاطعاً تحقيق الحرية في مجتمع غير اشتراكي. وقولهم أن تحقيق الاشتراكية شرط أساسي من شروط تحقيق الحرية. "فعندنا أن الحرية في مجتمع غير اشتراكي شكل فارغ مضلل"، ("الأسس: جدل الإنسان، الحرية أولاً وأخيراً"، ص ١٦١٦)، وبما أن المجتمع العربي مجتمع إقطاعي رأسمالي، فلا حرية تتحقق له! ولنلاحظ أن هذا الكلام قد كُتب ونُشر قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، ومحوه من خارطة العالم في ١٩٩١ ، بيد أبنائه الذين كانوا عبيداً في ظل الحكم الاشتراكي، وعلى هذا الأساس يُلغي عصمت سيف الدولة - بجرة قلم - كل مؤسسات الحرية، وقواعدها، وأحزابَها، ومفكريها في الغرب الرأسمالي. وذلك واحد من تناقضات الفكر العربي في عصر التيه، ومن المعلوم، أن الاشتراكية التي يربط سيف الدولة بينها وبين الحرية، هي الاشتراكية المستقاة من الماركسية، التي تعتبر الحزب الواحد، ورئيس الحزب ضمانة أساسية وجوهرية لصيانة الحرية، ولا حرية بدونها، وهو ما كانت تقول به الناصرية ودعاتها.

- اشتغال المثقفين في الأجهزة الثقافية، التي امتلكتها الدولة القومية في الخمسينات والستينات من هذا العصر، والتي سيطرت على الأنشطة الثقافية المقروءة والمسموعة والمرئية، واضطرت هذه المجموعات من المثقفين الرسميين التي تهافتت على القيام بالأنشطة الثقافية الرسمية، ضمن القنوات المرسومة إلى الترويج لثوب الحرية الذي تمّ تفصيله على مقياس معين، ومن كتالوج السلطة، وعلى كيفها ومزاجها، بما يخدم مصالحها السياسية. فكان بعض المثقفين العرب من مثقفي السلطة هم الصوت القوي في تلك المرحلة المُعبِّر عن مفهوم الحرية الناقصة والمفصَّلة ضيقاً وقصراً، تبعاً لما تريده السلطة، ولنا من ذلك دليل وواقعة مشهودة، وهي عندما أراد وفد لبنان في المؤتمر التاسع لاتحاد الكتاب العرب المنعقد في مدينة تونس، اقتراح إرسال برقيات احتجاج إلى حكومات مصر، والمغرب، والبحرين، على العنف المتبع مع المثقفين، ومطاردتهم، وسجنهم، وتعذيبهم،(مصر لسجنها وملاحقتها لكثير من الكتاب، والمغرب لملاحقتها لعباس برادة، والبحرين لسجنها الشاعر الكبير قاسم حداد) لم يوافق رؤساء الوفود العربية على ذلك خوفاً من حكوماتهم (وكان من ضمنهم المصريان: يوسف السباعي، وعزيز أباظة، والتونسي محمد مزالي، والسوري جورج صدقني) ولأن هؤلاء لهم صفة رسمية، ويقومون باتخاذ القرارات وفقاً لسياسة دولهم، ولأنهم أساساً يعملون كموظفين رسميين في الاتحادات الأدبية العربية التابعة للدولة، فقد كانوا "الخصمُ والحَكَمُ" كما قال المتنبي. (راجع: "معركة حرية الفكر العربي"، مجلة "لآداب"، عدد ٥،٧،٨، ١٩٧٣).

وما زال هناك المزيد من أسباب المثقفين، التي كانت من عوامل عدم وصول قطار الحرية العربية حتى الآن، سنذكرها في الأسبوع القادم، إن شاء الله.

رؤيـــــــة أولـــــيـــــة لـــلـــحـــوار

حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم كردستان العراق وسبل معالجتها

كاظم حبيب

الحلقة الثانية

توفير مستلزمات الرؤية الواقعية للتنمية الاقتصادية في الإقليم

تشكل فيدرالية إقليم كردستان العراق جزءاً من الدولة العراقية الاتحادية، وكأي دولة اتحادية تتوزع المهمات السياسية والاقتصادية والبيئية والعسكرية والأمنية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وفق ما يقرره الدستور العراقي والقوانين التي تصدر وتنظم تلك العلاقات المتنوعة، سواء أكانت العلاقات الخارجية منها أم الداخلية.

وهذه القضية ليست بدعة بل هي موجودة في كل الدول الاتحادية، وخاصة تلك التي تتشكل من قوميات عدة، وتوزيع المهمات لا يعتمد على الثقة المتبادلة رغم أهميتها، بل تثبت بقوانين منظمة لتلك العلاقات ووجود محكمة دستورية عليا تحكم حين وقوع خلافات أو اختلافات في الرأي حول قضية معينة، وحين لا يمكن حلها سياسياً فيكون القضاء هو الحكم الأخير. والتنسيق التشريعي للمهمات يتوزع على جميع المجالات دون استثناء لاستبعاد المشكلات التي يمكن أن تظهر في مجرى التطبيق العملي للنظام الفيدرالي. ونحن الآن نتحدث عن الجانب الاقتصادي في المهمات التي يفترض أن تعالج. وعلينا جميعاً أن ندرك عدة حقائق جوهرية في التعامل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وبين الشعبين العربي والكردي في إطار الدولة العراقية، وهي:

- إن الحكومات المركزية في بغداد على مدى عمر الدولة العراقية (فيما عدا لحظة تاريخية قصيرة جداً من فترة حكم عبد الكريم قاسم) قد تعاملت بعنف وقسوة وشوفينية عاتية مع الشعب الكردي وقواه السياسية ومع حقوقه المشروعة، وأن هذا الشعب قد تعرض لحملات عسكرية بل حرب إبادة في فترة حكم الدكتاتورين أحمد حسن البكر وصدام حسين، والذي يصعب على أي شعب في العالم أن ينسى كل ذلك، إذ أنها أصبحت جزءاً من حياته وتاريخه والنكبات القاسية التي تعرض لها عبر قرون كثيرة وعقود الدولة العراقية الجديدة.

- لقد تزعزعت الثقة بين الفئات الحاكمة العراقية والشعب الكردي، ولكنها شملت أيضاً جمهرة غير قليلة من القوى القومية العربية التي رأت في مطالب الشعب الكردي تجاوزاً على حقوقها العربية، واستحال عليها وبسبب شوفينيتها الشديدة أن ترى تجاوزات الحكام وبرامجها الفكرية والسياسية وممارساتها اليومية على الشعب الكردي وحقوقه المشروعة.

- كما أن الفئات الحاكمة العراقية قد نسقت واتفقت وتعاونت مع النظم الاستبدادية واللاديمقراطية المجاورة ضد الشعب الكردي في العراق وفي بلدانها، (فيما عدا فترة حكم قاسم، إذ لم يحصل مثل هذا التنسيق والتعاون)، بل حصل العكس من جانب دول حلف بغداد على نحو خاص.

- وكان أسوأ ما وقع على الشعب الكردي، والذي كان في تعارض فعلي مع حقوق الإنسان وحقوق القوميات، هو العمل على إجراء تغيير ديموغرافي للمنطقة الكردية لصالح القسم العربي من العراق من خلال التهجير القسري للكرد والإسكان القسري أحياناً والتطوعي أحياناً أخرى للعرب في أماكن المهجرين. وكان أبشع تلك السياسات هي سياسة التهجير والتعريب للناس وللمناطق، كما حصل في كركوك بشكل خاص. ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة والضرورة الفعلية لكل عرب العراق وللحكام الجدد أن يجدوا الحل الواقعي والسليم لهذه المشكلة ووفق ما اتفق عليه في المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، إذ أن أي تراجع عن ذلك يعيد البلاد إلى نقطة الصفر في العلاقات التي يراد لها أن تستقر على أسس مبدئية واضحة وقوانين مرعية.

وفي المجال الاقتصادي الذي نحن فيه فيبدو لي بأن مهمات الإقليم تتوزع في المرحلة الراهنة على عدة اتجاهات، وهي:

١- تأمين التنسيق والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين برنامج الحكومة الاتحادية وبرنامج حكومة الإقليم، بما يساعد على تجنب التعارض أو التكرار في المشاريع، بل يسهم في التكامل والتنشيط والتشابك العقلاني.

٢- توزيع المهمات على مستوى الدولة والإقليم، وعلى المستوى الحكومي في الطرفين أو على مستوى القطاع الخاص، أي تلك المشاريع التي يفترض أن تقام وتمول من الحكومة الاتحادية في الإقليم أيضاً وتلك التي يفترض إقامتها وتمويلها من ميزانية الإقليم أولاً، وتلك التي يمكن ان ينهض بها القطاع الخاص على مستوى العراق كله أو على مستوى الإقليم، إذ يفترض أن يكون العراق كله مفتوحا على توظيفات القطاع الخاص المحلي والإقليمي والأجنبي ووفق معايير يفترض أن تكون واحدة لمصلحة العراق أولاً وجميع الأطراف الدولية الراغبة في التوظيف والعمل في العراق ثانياً.

٣- البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الخاص بحكومة الإقليم والذي يمول من حكومة الإقليم والقطاع الخاص.

٤- لا بد من التزام الحكومة الاتحادية المسؤولة عن تسلم الموارد المالية المتأتية من صادرات النفط الخام أو غيرها من الموارد الأولية أو المساعدات المالية غير المحددة لمشاريع معينة، سواء أكان على مستوى المركز أم الإقليم والمحافظات، بتسليم حصة الإقليم والمحافظات في المواعيد المقررة لها لكي لا يحصل أي اختلال في العملية التنموية في الإقليم والمحافظات أو على مستوى المشاريع المركزية.

٥- تنظيم جلسات دورية لرئيسي الوزراء في المركز والإقليم من جهة، واجتماعات أخرى بين المسؤولين في المركز والإقليم والمحافظات للتدارس بشأن تلك البرامج وسبل تعجيل تنفيذها وإزالة العقبات التي تعترض طريقها وتجاوز المشكلات المحتملة، إضافة إلى عقد اجتماعات بين الوزراء والمسؤولين كل في مجال اختصاصه.

وعلى جميع الأصعدة لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الإقليم ومصلحة بقية المحافظات العراقية من جانب المركز بما يسهم في تحقيق تطور متناسق ومتكامل ويساعد على تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينمي الثروة الاجتماعية ويسهم في تقليص وإنهاء البطالة المكشوفة والمقنعة ويرفع من مستوى حياة ومعيشة السكان ويقلص تدريجا وبشكل ثابت التفاوت القائم بين مستوى جميع محافظات البلاد الناشئة عن السياسات التهميشية السابقة.

إن تحقيق معدلات نمو عالية، إضافة إلى تحقيق بقية الأهداف، يتطلب لزوماً وجود رؤية إستراتيجية بعيدة المدى لدى راسم السياسة الاقتصادية ومقررها، أي جهاز التخطيط أو وزارة التخطيط وجهازها المتخصص باستراتيجية التنمية، كما يتطلب وضع برامج خماسية وسنوية هادفة ومترابطة باعتبارها الطريق الوحيد والضامن والقادر على تحقيق التطور المستقل للعراق، ومعه الإقليم. من هنا يمكن القول بأن المهمات تتلخص في العمل الهادف إلى التخلص المدروس والمبرمج والمنظم تنظيماً جيداً من كل السمات السلبية التي أتينا على ذكرها في الحلقة الأولى من هذه المجموعة من المقالات التي قدمنا فيها توصيفاً للواقع الكردستاني المورث، والذي لا يختلف كثيراً عن مجمل الواقع العراقي مع تحسن عام في أوضاع الناس في إقليم كردستان بالمقارنة مع أوضاع الوسط والجنوب أو حتى بغداد، والتي لها أسبابها الإيجابية لكردستان والسلبية لبقية المحافظات منذ سقوط النظام الدموي في بغداد.

من واجب المخطط والمشرع للتنمية أن يأخذ بالاعتبار التحديات الكبيرة التي يواجهها الإقليم في هذه المرحلة بالذات والتي هي أكثر من أي وقت مضى، بسبب أن الفيدرالية قد قطعت شوطاً مهماً في تكريس واقع وجودها وتطورها، وأن القوى التي ترفض هذه الفيدرالية متنوعة وليست عراقية فقط، بل ودول عربية ودول مجاورة وإقليمية وقوى قومية شوفينية في تلك الدول، إنها تحديات على المستوى السياسي، وخاصة العلاقة مع الحكم المركزي ببغداد والعلاقة مع دل الجوار وإقامة المجتمع المدني وتنشيط دور أوسع الفئات الاجتماعية وكسبها إلى جانب مسيرة التنمية وأخذ مصالحنا بنظر الاعتبار أولاً وقبل كل شيء وتعزيز الفيدرالية في إطار الدولة العراقية وممارسة حقوق الإنسان وحقوق القوميات الأخرى وحرية الصحافة وإيقاف الممارسات المخلة في السجون وإطلاق سراح معتقلي الرأي.

وعلى المستوى الاقتصادي تبرز بشكل خاص ضرورة تغيير بنية الاقتصاد والتصنيع والأمن الغذائي وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحسين مستوى معيشة الفئات المنتجة والكادحة والفقيرة. وعلى المستوى الاجتماعي تبرز المهمات في تكريس منظمات المجتمع المدني وحقوق المرأة وتعميم الحياة الثقافية وخاصة لأوساط الشباب وتنويعها وكسر حالة الخمول والركود النسبي والروتين والضجر، وتطوير أسس التربية والتعليم وتنمية مراكز البحث العلمي. يضاف إلى كل ذلك الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيزهما.

وفي ضوء كل ذلك يمكن تحديد المهمات العامة بما يلي: (راجع في هذا الصدد الدراسة المشتركة للسيد الدكتور جعفر عبد الغني وكاظم حبيب).

- إزالة التخلف المتعدد الجوانب من خلال تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة واعية ومستمرة للاختلال الهيكلي الراهن.

- زيادة الموارد المالية للإقليم وتوجيهها لدعم الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية الاستثمارية ودعم الفئات الكادحة من السكان والاعتماد في ذلك من خلال المراحل الأولية على زيادة الموارد النفطية. يضاف إلى ذلك ضرورة استثمار بقية الموارد الأولية لتقليل دور النفط على المدى البعيد.

- التنمية البشرية التي تشكل قاعدة البناء والتطور الاقتصادي والتقدم الحضاري لإقليم كُردستان خلال العقدين القادمين من خلال التربية والتعليم والحياة الثقافية ورفع الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومسؤولية الفرد والمجتمع إزاء مصائره ومستوى حياته ومعيشته وتقدم إقليمه.

- تطوير مراكز البحث العلمي والتكنولوجي بتعزيز العلاقات مع معاهد العلم والتقنيات في العالم المتقدم، إضافة إلى ربط تلك المعاهد ومراكز البحث العلمي بالمؤسسات والمشاريع الاقتصادية والجامعات والكليات من أجل أن تكون أبحاثها هادفة.

- الإسراع بإنجاز مشاريع إنتاج الطاقة وتنويع مصادرها وإقامة الصناعات التحويلية وخاصة الصناعات الإلكترونية والآلات الدقيقة ومشتقات النفط والصناعات البتروكيماوية، إضافة إلى الصناعات الزراعية لتطوير الأمن الغذائي وتغطية الكثير من حاجات الاستهلاك المحلي على مستوى كردستان والعراق.

- إيلاء اهتمام كبير بالقطاع الزراعي وتنويع إنتاجه وتحديث وسائل الإنتاج وتنظيم الإرواء والاستفادة القصوى من عيون الماء واستخدام التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية والنقل والتخزين الحديث والتسويق.

- إيلاء عناية خاصة بالسياحة المحلية والخارجية بما يجعل منها صناعة سياحة وفندقة وخدمات سياحية متقدمة مع العمل منذ الآن من أجل حماية البيئة من التلوث المحتمل بسبب تنامي السياحة الملحية والأجنبية.

- وضع برنامج للإصلاح الإداري يتناغم مع عملية التنمية المنشودة ومكافحة الفساد المالي والإداري والمحسوبية والمنسوبية والحزبية الضيقة وما خلفته الفترات السابقة من الحكم المركزي في العراق.

- الاعتماد على الاستثمارات المتوفرة في داخل الإقليم وتلك الاستثمارات الموجودة في الجانب العربي من العراق والسعي لمنع تهريبها إلى الدول المجاورة، وكذلك تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في داخل الإقليم وفي العراق، إضافة إلى استثمار موارد الدولة والمساعدات والقروض الخارجية لتأمين تسريع عملية إعادة إعمار كُردستان والتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية.

- ضرورة التوسع في مناطق اقتصادية حرة تسمح بحركة رؤوس الأموال والتوظيف وبناء المشروعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، في المدن الكُردستانية المختلفة.

وجدير بالإشارة إلى أن الإقليم قد أصدر التشريع المناسب حول الاستثمار الأجنبي والمناطق الاقتصادية الحرة التي تنظم النشاط الاقتصادي لرؤوس الأموال الأجنبية وتمنح المحفزات المناسبة لتنشيط دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى اقتصاديات كُردستان العراق. وهذا القانون يغطي الفقرتين الأخيرتين مما ورد في أعلاه. إن ضعف التوجه الاستثماري إلى إقليم كردستان العراق يرتبط بخشية الدول من الوضع الأمني العام في العراق رغم علمهم بالأمن الجيد المتوفر في كردستان من جهة، والخشية من تطور العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم باتجاه التوتر من جهة أخرى، وهي المسألة التي يفترض أن يعمل الجميع لمعالجتها لصالح العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في العراق.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com